

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)



www.dohainstitute.org

دراسة

الرأي العام السوداني بعد الانفصال

د. فارس بريزات

سلسلة (دراسات وأوراق بحثية)

المحتوى

1	الرأي العام السوداني بعد الانفصال
1	مقدمة
3	مشكلة السودان أم مشكلة العرب؟
5	محددات الرأي العام السوداني في مسألة انفصال الجنوب
6	فشل الدولة والمواطن النقدي
7	الثقة بالمؤسسات السياسية والأمنية والانفصال
9	حزب المؤتمر الوطني والانفصال
11	الأمان والاقتصاد والانفصال
14	أثر العمر و التعليم
15	أثر الانفصال في الشمال
20	محاذير الانفصال
21	دولة آمنة في الجنوب؟
22	اتحاد مستقبلي؟
24	الخلاصة:

*

مقدمة

أُجري الاستفتاء حول انفصال جنوب السودان دون أخذ رأي السودانيين في الشمال وبهذا أبدى سكان الجنوب رأيهم وقزروا الانفصال فيما غاب رأي أهل الشمال. ولملأ هذه الفجوة في المعرفة حول الرأي العام السوداني في الشمال في مرحلة ما بعد الاستفتاء، سنعرض ونحلل في هذه الورقة بيانات دراسة ميدانية للرأي العام السوداني نُفِذت في الفترة ما بين 8 - 26 شباط / فبراير 2011 في جميع ولايات السودان، حيث تم إجراء 1200 مقابلة وجاهية¹ للوقوف على ماهية الرأي العام السوداني واتجاهاته في مرحلة ما بعد الانفصال؛ ومحاولة التعرف على الأسباب الكامنة وراء تأييد الانفصال أو رفضه وانعكاساته على مستقبل السودان بشماله وجنوبه معاً.

أثار تصويت الجنوبيين لصالح انفصال جنوب السودان عن شماله أسئلة إشكالية جديدة حول هوية السودان، في مجال جغرافي- اقتصادي- اجتماعي وبشري زُرعت فيه الدولة أكثر مما كانت نتاجاً طبيعياً لتطوره. ولعل أهم هذه الأسئلة هو السؤال المرتبط بعروبة السودان ووحدته، وما إذا كانت هناك حاجة لإعادة تعريف هويته، وإعادة النظر إليها في ضوء إخفاق تجربة السودان الموحد. وتتوالى الأسئلة حول مدى نجاعة السياسات التي اتبعتها الحكومات السودانية المتعاقبة في مجال التكامل الاجتماعي أو ما يُعرف ببناء الأمة، والتي أدت إلى أن يصبح خيار الانفصال مفضلاً لدى 99% من الجنوبيين بحسب نتائج الاستفتاء الذي أُجري في كانون الثاني/ يناير من سنة 2011. وفيما أخبرنا الاستفتاء بموقف أهل جنوب السودان، لم نعرف رأي أهل شمال السودان في انفصال الجنوب، هل يؤيدون الانفصال أم يعارضونه؟ ومن يتحمل مسؤولية الانفصال من وجهة نظر الرأي العام السوداني؟ وكيف يرى الرأي العام السوداني مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في مرحلة ما بعد الانفصال؟

* أود أن أشكر كلاً من الدكتور النور حمد، والدكتور عبد الله البشير، والدكتور المغيرة السيد من السودان على ملاحظاتهم القيمة حول الورقة ومساهماتهم في تطويرها وإضافة بعض المقترحات المعرفية المتعلقة بالخصوصية السودانية. وأود أن أشكر الدكتور عبد الوهاب القصاب، والدكتور وجيه كوثراني، والأستاذ جمال باروت على ملاحظاتهم ومقترحاتهم على النسخة الأولى من هذه الورقة.

¹ تم تنفيذ الدراسة في السودان ضمن مشروع مؤشر الرأي العام العربي الذي ينفذه برنامج الرأي العام في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ونُفذت الدراسة على عينة احتمالية طبقية عنقودية متعددة المراحل من 1200 منزل في أقاليم السودان الستة الرئيسية متضمنة 12 ولاية و 39 محلية موزعة بين الريف والحضر بحسب توزيع تعداد السكان في السودان لسنة 2008. وشملت العينة 226 مقابلة وجاهية في إقليم الخرطوم، و 290 في الإقليم الأوسط، و 72 في الإقليم الشمالي، و 173 في الإقليم الشرقي، و 167 في إقليم كردفان، و 271 في إقليم دارفور. ولضمان الجودة تمت إعادة مقابلة 10% من مجمل العينة. وبلغ حجم هامش الخطأ في هذه الدراسة نحو ±2.4%.

هذه الأسئلة في حاجة إلى إجابات لكي نستشرف صورة السودان بعد الانفصال، ولكي نتمكن من تحديد القضايا التي ستحتل مساحة مهمة في مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب.

لقد اتسم المجتمع السوداني بسمات المجتمع المركّب الهويّة. وأثارت عملية بناء الدولة الحديثة التي يتّسم منطقتها -بطبيعتها- بميله لخلق هويّة موحّدة تمثل المضمون القومي للمواطنة، مشاكل العلاقة بين التنمية والقوميّات المتعدّدة والمتداخلة في السودان، إضافةً لمشكلة تعيين هويّة السودان السياسية والثقافية منذ استقلاله في 1 كانون الثاني/يناير 1956. ولم توفّق الحكومات السودانية منذ ذلك الوقت في بناء دولة حديثة تقوم وحدتها الأساسية على المواطنة التي يتساوى فيها الجميع بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية واللغوية والثقافية. كما لم تتمكن هذه الحكومات من صوغ هويّة سودانية مركبة، تنظر فيها كلّ جماعة لهويّتها الخصوصية عبر محور الهويّة السودانية الجامعة. وبقيت نسب الفقر²، ومعدّلات الإعالة العمرية والاقتصادية مرتفعةً بفعل ارتفاع معدّل النموّ السكاني الذي قد يحتاج في ظروف السودان إلى تحقيق ثلاثة أمثال ما يحققه الناتج المحليّ الإجماليّ حالياً. وشكلت هذه العوامل إلى جانب انخفاض معدّلات التعليم، وضعف البنية التحتية أبرز التحديات التي واجهتها الخطط والسياسات التنموية للحكومات السودانية في ظلّ استنزاف الحرب المزمّنة واليائسة في الجنوب لمواردها وقدراتها على حساب عمليّة التنمية، وعسكرتها لقوى المجتمع السوداني، وجعل المجتمع السوداني يعيش في فترةٍ طويلةٍ منهكةٍ من الإحساس بهشاشة الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يمثّل شرطاً لنجاح خطط التنمية. وترافق مع بروز هذه التحديات ظهور حركات تمرد مسلّح في عدّة أقاليم أخرى على خلفيّة تمييزات قوميّة وتنموية، وضعتها في خانة الطرفيّة والتهميش، ممّا ساهم في الإخفاق التنموي والسياسي للدولة السودانية الحديثة، وتآكل منجزاتها النسبيّة الناتجة عن عملية التّحديث التي دخلها السودان مثل كافّة دول مرحلة ما بعد الاستعمار. وساهمت هذه العوامل في تهيئة البيئة السياسية المحلية والإقليمية والدولية للانفصال من جهة ولتشجيع قوى وتجمّعات جهويّة أخرى على التمرد والمطالبة بالانفصال عن الدولة المركزية كما هي الحال في دارفور.

² انظر الشفيق خضرسعيد، مستقبل السودان بعد الانفصال، في هذا الكتاب.

ولأنّ هذه القضايا ترتبط بشكل أساسي بالإنسان/الفرد السوداني وطموحاته وآماله ورؤيته لمجتمعه والعالم من حوله، فإنّ رأي هذا الإنسان هو الذي يجب أن يُعرّف ويُعلن لرسم صورة الرأي العام السوداني في مرحلة ما بعد الانفصال، تجاه الراهن والمستقبل.

مشكلة السودان أم مشكلة العرب؟

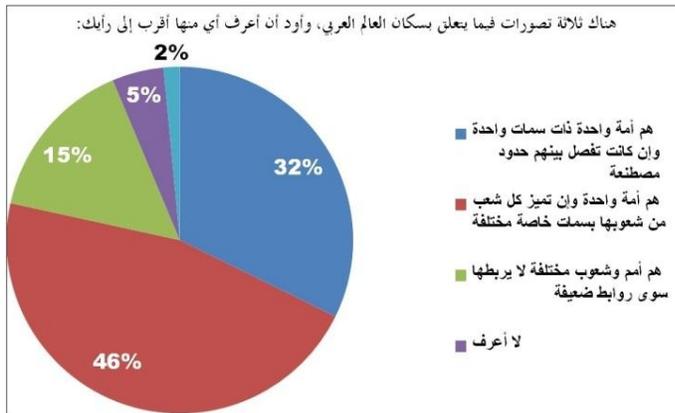
تعدّدت مداخل التعامل مع القضية السودانية بين المحلي والإقليمي والدولي. إذ أصبحت قضية دولية بصفتها قضية تهدّد الأمن والسلم الدوليين، وعليه فقد تدخلت الأمم المتحدة (قراراً مجلس الأمن 1591 و1593)، وتدخلّ الاتحاد الأفريقي من بوابة إصرار الحكومة السودانية على أن تكون القوّات الأممية الموفدة إلى السودان قوّات أفريقية. وقد شكّلت الولايات المتحدة العامل الحاسم في عملية التدويل بحكم المكانة الجديدة التي باتت تحتلّها أفريقيا في استراتيجيّتها الكونية، والتي أنتجت دوراً تأثيرياً قوياً لقوى الضّغط الأميركية مثل الحركة الأصولية المسيحية، وتبنّتها لفضية جنوب السودان على أسس دينية. وقرّر مجلس وزراء الخارجية العرب إطلاق مفاوضات سلام بشأن دارفور بموجب قرارٍ اتّخذه في اجتماعه بالقاهرة في يوم 9 أيلول / سبتمبر 2008، على أن تستضيفها دولة قطر، وبرعاية لجنة وزارية عربية تضم السعودية وليبيا وقطر ومصر والجزائر وسورية، وبرئاسة ثلاثية لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، والأمين العام للجامعة العربية، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأوكلت إلى هذه اللجنة مهمّة ترتيب مباحثات سلام بين الحكومة السودانية والحركات المسلّحة في دارفور. وكان الهدف هو التوصل إلى اتفاقية سلام شاملة لتسوية الأزمة. وفي 9 شباط/ فبراير 2009 شهدت الدوحة افتتاح الجولة الأولى من محادثات سلام دارفور بحضور كبير ومؤثّر من جانب الطرفين الرئيسيين، حيث ترأّس الدكتور نافع علي نافع مساعد رئيس جمهورية السودان وفد الحكومة، فيما ترأّس وفد حركة العدل والمساواة الدكتور خليل إبراهيم زعيم الحركة.

وعلى الرغم من تعدّد الجهات المنخرطة في هذا الجهد، إلّا أنه لم يُعتبر "تدخلًا" أو "تدويلاً"، بل وساطة تمّت برضا الطرفين الحكومة السودانية وحركات دارفور مع الوسيط الأفريقي التابع للاتحاد الأفريقي جبريل باسولي، وما يتمخّض عن هذه الوساطة لا يتمّ إلّا برضا الطرفين. وعلى الرغم من كلّ هذه التدخلات، لم تنته مشكلة السودان بتدويلها أو أقليمتها عربياً أو أفريقياً، ولم "تتسودن" كما يراها الرأي العام في شمال السودان. وعلى الرغم من التعددية الإثنية واللغوية والدينية في السودان وتعدّد هويّاته

الدينية والقومية وتداخلها، إلا أنّ الأغلبية (60%) من السودانيين ترى أنّ "القضية السودانية هي قضية جميع العرب وليست قضية السودانيين وحدهم"، فيما يرى 37% أنّ "القضية السودانية هي قضية السودانيين وحدهم ويجب عليهم وحدهم العمل على حلّها". ويكشف ذلك عن تباين ضمني في مفاهيم الهوية والدولة على مستوى شمال السودان.

كما تؤكّد هذه البيانات على ضرورة توسيع البعد العربي في القضية السودانية أكبر ممّا هو عليه، حيث يشكّل الرأي العام السوداني بيئة حاضنة قابلة بالدور العربي. وقد يؤدّي تدخّل العرب في الموضوع السوداني بشكل أكثر فاعليّة وإيجابيّة إلى زيادة نسبة السودانيين الذين يرون أنّ القضية السودانية هي قضية العرب على حساب من يرون أنّها قضية السودانيين وحدهم. وعلى الرغم من البدايات الإيجابية³ التي باشرت مصر والسودان في اتّخاذها تجاه بناء علاقات استراتيجية في ما بينهما في مرحلة ما بعد الثورة في مصر، إلا أنّ فترة النكوص التي سادت العلاقات المصرية السودانية خلال العقدين الماضيين ألقت بظلالها على العلاقات العربية السودانية، ولا سيّما في مرحلة عملية "إعادة تشكيل الشرق الأوسط"، وإنتاج ما اصطُلح على تسميته بـ "دول محور الاعتدال". ولتجاوز هذا الضمور في العلاقات السودانية بالمحيط العربي، لا بدّ من إعادة احتضان "قضية السودان" عربياً.

وممّا يُعزّز من إمكانية نجاح الدّور العربي في احتضان "قضية السودان"، أنّ الرأي العام السوداني يرى أنّ هناك هويّة عربيّة مشتركة بين السودان والوطن العربي. إذ يرى نحو ثلث السودانيين أنّ العرب "هم



أمة واحدة ذات سمات واحدة وإن كانت تفصل بينهم حدود مصطنعة"، يضاف إليهم 46% من السودانيين يرون أنّ العرب "هم أمة واحدة وإن تميّز كل شعب من شعوبها بسمات خاصّة مختلفة". وبذلك يكون أكثر من ثلاثة أرباع السودانيين متفقين على فكرة العروبة كهوية جامعة على الرغم من وجود

³ كان عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان أول رئيس عربي يزور القاهرة بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011. وزار رئيس الوزراء المصري عصام شرف الخرطوم في آذار/مارس 2011 وصحبه 8 وزراء. كما زار وزير الخارجية المصري نبيل العربي الخرطوم في بداية حزيران/يونيو 2011، وتم الاتفاق على زيارات شهرية متبادلة بين الطرفين. وزار وزير خارجية السودان علي كرتي القاهرة مرتين خلال شهرين.

ما نسبته 15% من السودانيين يرون أنّ العرب "هم أمم وشعوب مختلفة لا يربطها سوى روابط ضعيفة".

كما أنّ موقف الرّأي العام السوداني تجاه "الحاضنة العربية" لا يتوقّف عند حدود تعريف العمق العربي للسودان، وإنّما يتعدّاه باتّخاذ مواقف مؤيِّدة لأفعال عمليّة يمكن أن تحوّل هذا البعد العربي إلى واقع معيش، إذ يؤيِّد 80% من السودانيّين "إزالة كآفة العوائق المفروضة على سفر المواطنين العرب بين الدول العربية"، كما تؤيِّد نسبة مقاربة منهم "السّماح للمنتجات والبضائع العربيّة بالانتقال بين الدول العربية دون قيود جمركية أو غير جمركية". ويشجع ذلك ضمناً طرح تطوير منطقة "الغافتا" إلى اتّحاد جمركي عربي يمهد لاتّحاد اقتصادي. ولا يقتصر تأييد الرّأي العام السوداني على تأييد قوي لحرية حركة الناس والسّلح بين الدول العربية، بل إنّ 77% من السودانيّين يؤيِّدون "إنشاء قوّات عسكرية عربيّة مشتركة إضافةً إلى الجيوش الوطنية". ويؤيِّد 70% منهم أيضاً "إنشاء نظام نقدي عربي واحد يؤدّي إلى وحدة العملة العربيّة". وفي ظلّ وجود رأي عام سوداني إيجابي تجاه البعد العربي، تبقى الحاجة واضحةً إلى خطوات عمليّة تحوّل هذه المواقف إلى إجراءات للاستجابة إلى موقف أغلبيّة السودانيّين الذين يعتبرون قضية السودان قضية العرب وليست قضية السودانيّين وحدهم.

محددات الرّأي العام السوداني في مسألة انفصال الجنوب

على الرغم من أنّ شمال السودان بحكومته ومواطنيه لم يكن صاحب القرار في خطوة تقرير المصير التي أقرّها اتفاقية نيفاشا في كانون الثاني/يناير 2005 والتي رهنت حقّ تقرير مستقبل السودان بأيدي الجنوبيّين لجهة البقاء ضمن السودان الموحد أو إعلان الاستقلال، إلّا أنّ الرّأي العام السوداني في الشمال يتأثر بعدة عوامل في حسابات التأييد أو الرفض لانفصال جنوب السودان عن شماله. ومن بين هذه العوامل، تبرز قضية المناطق الحدودية المتنازع عليها مثل أبيي⁴، وقضية توزيع موارد النّفط والمياه

⁴ تقع منطقة أبيي في ولاية غرب كردفان، وتمتد من الحدود الشمالية لولاية بحر الغزال إلى خط العرض 11 درجة و50 ثانية شمالاً. أهم معلم جغرافي في المنطقة هو بحر العرب، الذي يسميه المسيرة "الجرف"، ويطلق عليه دينكا نوك تسمية "كير" (المسيرة والدينكا نوك أكبر المجموعات السكانية في المنطقة). وتتوسط منطقة أبيي حزام تداخل وتمتاز بامتداد لمدى ست مئة وأربعين كيلومتراً، تبدأ ناحيته الجنوبية من حدود السودان الغربية مع أفريقيا الوسطى مروراً بكفي قنحي وشمال أويل وجنوب أبيي وبانتيو فجنوب ملكال، ويستمر حتى حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا. أما الجزء الشمالي منه فيمتد من حدود السودان الغربية مع تشاد مروراً بتلس وبرام والمجلد وكادقلي وكلوجي وفاماكا في حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا. ويحتوي هذا الحزام على معظم حقول إنتاج البترول الحالية (حقول دفرا وحقول هجليج وحقول بانتيو وحقول أداريل)، ويمتاز بأمطاره الوفيرة وترتبه الخصبة وتنوع ثرواته الطبيعية. وتوجد فيه معظم المشاريع الزراعية وجل ثروات السودان الحيوانية. كما تداخلت فيه معظم قبائل السودان. المصدر: سليمان محمد الديبلو، أبيي من شقودم إلى لاهاي، الجزء الأول، ط1، (الخرطوم: هيئة الخرطوم للصحافة والنشر، 2010م)، ص 25.

المشتركة، وتأثير انفصال الجنوب في المناطق الأخرى التي لديها نزعات انفصالية عن دولة الشمال. وإضافةً لذلك، خلقت الحرب بين الشمال والجنوب حالة من الإنهك التنموي والبشري والأمني الشامل للطرفين، ممّا حدا بهما للإسراع في التوصل إلى حلّ. إلّا أنّ مجمل هذه العوامل لم تخلق حالة من التوافق بين الرأي العام السوداني في الشمال والجنوب، بل أدت إلى اختلاف جوهري بينهما حول قضية الانفصال.

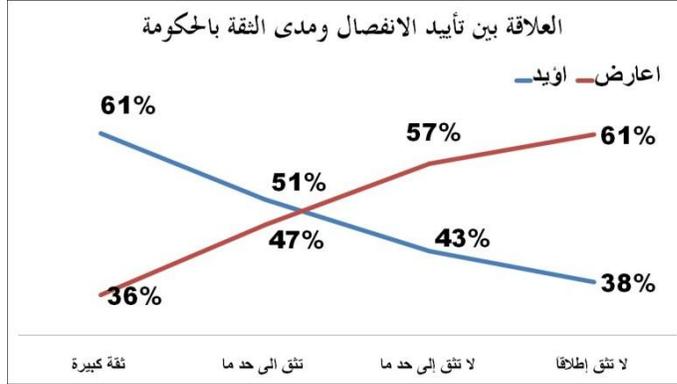
ويبدو هذا الاختلاف جلياً عند مقارنة تصويت الغالبية الساحقة من الجنوبيين (99%) لصالح الانفصال، ومعارضة 50% من الشماليين له في دراسة الرأي العام السوداني التي أنجزها برنامج الرأي العام التابع للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (شباط/فبراير 2011). ويقابل هذه المعارضة لدى الرأي العام الشمالي تأييد ما نسبته 48% من الشماليين للانفصال. وتعني هذه البيانات أنّ المجتمع السوداني في الشمال منقسمٌ مناصفة تقريباً بين التأييد والمعارضة للانفصال. ولعلّ أهمّ العوامل التي تحدّد الموقف من انفصال الجنوب هي علاقة المواطن في شمال السودان بالدولة السودانية.

فشل الدولة والمواطن النقدي

كشف تحليل العلاقات بين المتغيرات المختلفة عن وجود اتجاه عام لدى الرأي العام السوداني في الشمال يفيد بأنّ المواطن عموماً يُقيّم الانفصال من موقع علاقة الفرد بالدولة. وتبدو العلاقة جليّةً ونقديةً في آن معاً، إذ ترتفع نسبة الذين يعارضون الانفصال كلما تدنّى تقييمهم لأداء الدولة في الخدمات الأساسية الموكلة إلهما (مثل الصحة والتعليم) وتراجعت ثقتهم في مؤسّساتها الرئيسية (مثل الحكومة، الأحزاب، مجلس النواب، أجهزة الأمن والشرطة). ويترافق تقييم المواطنين المتدنّي للوضع الاقتصادي عموماً؛ والتعليم المدرسي الحكومي والتعليم الجامعي الحكومي، والوضع الأمني، والخدمات الصحية، والطرق، والأمن والشرطة، والمجلس الوطني، والحكومة والأحزاب السياسية، وأجهزة الأمن والمخابرات، وقدرة الدولة على تطبيق القانون بين الناس بالتساوي؛ مع ارتفاع حدّة الموقف المعارض للانفصال. ومن الواضح أنّ هذه الرؤية تدمج بين حقوق المواطن السياسيّة وحقوقه الاجتماعية والاقتصادية، وتفترض دوراً تدخلياً للدولة في عملية التنمية في ظلّ هشاشة الهياكل الاقتصادية، وريعية الموارد، والصراع الحادّ حولها. وعلى عكس هذه العلاقة، يكشف التحليل أنّ الذين يقيمون أداء الدولة ومؤسّساتها بإيجابية هم الأكثر ميلاً لتأييد الانفصال. وسنعرض في الفقرات اللاحقة نماذج من هذه العلاقات.

الثقة بالمؤسسات السياسية والأمنية والانفصال

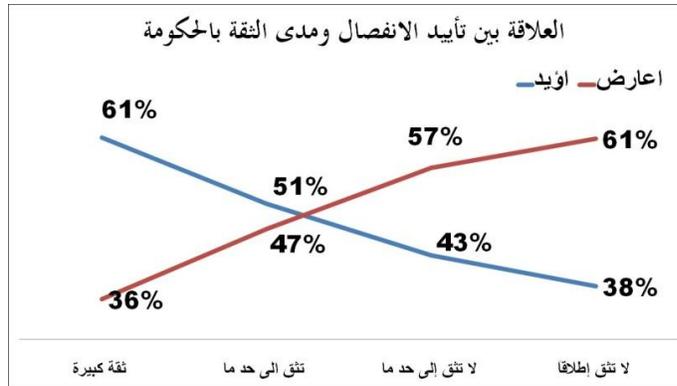
تأتي الحكومة السودانية في مقدمة المؤسسات السياسية التي تتحمل المسؤولية عن إدارة ملف جنوب



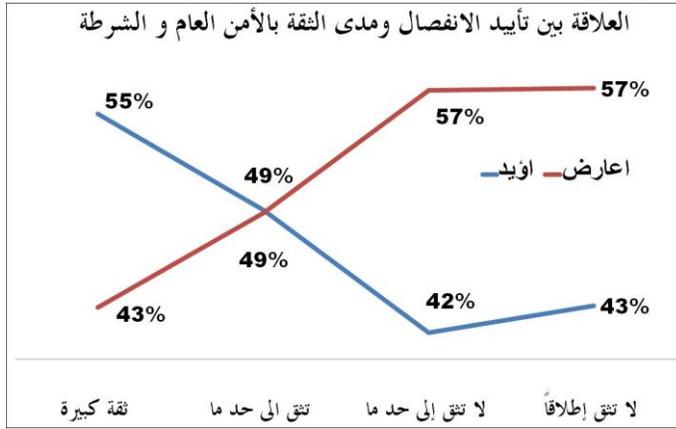
السودان، وهي التي قادت إلى انفصال الجنوب وإدخال السودان في معترك جديد حول أبيي والمياه والموارد الطبيعية حتى قبل أن يتم الاعتراف بالانفصال بشكل رسمي في شهر تموز / يوليو 2011. وعليه، فإن العلاقة بين درجة ثقة السودانيين بالحكومة من جهة وموقفهم من الانفصال من جهة أخرى،

تتخذ بعداً أكثر أهمية نظراً للمسؤولية السياسية المباشرة التي تقع على عاتق الحكومة. وأظهرت البيانات أنّ أكثر درجات الاستقطاب في الرأي العام السوداني حول الانفصال تبدى للعيان عند مقارنتها بدرجة ثقة المواطنين بالحكومة السودانية. وتنحو المواقف الراضية للانفصال منحى تصاعدياً مع تدني مستويات الثقة بالحكومة. حيث نجد أنّ 61% من الذين "لا يثقون بالحكومة إطلاقاً" يعارضون الانفصال. أمّا بين الذين لديهم "ثقة كبيرة" بالحكومة، فبلغت نسبة المعارضين للانفصال نحو 36%. وبما أنّ الحكومة هي أكثر المؤسسات رمزية ومسؤولية، فإنّه من المنطقي أن تكون العلاقة بين الثقة بها والموقف من الانفصال هي الأكثر بروزاً مقارنة بالمؤسسات الأخرى مثل الأمن والمجلس الوطني (البرلمان).

تُظهر العلاقة بين المواقف من الانفصال من جهة والثقة بأجهزة الدولة المختلفة من جهة أخرى تأكيداً

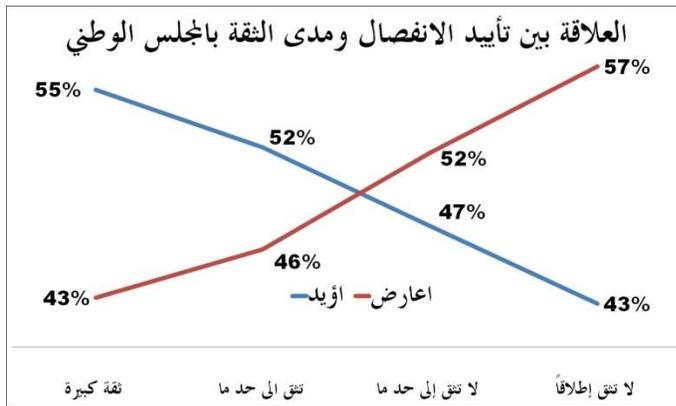


للمنط الذي تمّ اكتشافه وتأكيدُه أعلاه، وإن كان أقلّ استقطاباً. وتقترب درجة استقطاب المواقف من الانفصال عند فحص العلاقة بين الموقف من الانفصال ومدى الثقة بجهاز المخابرات، فنجد أنّ اتجاه العلاقة منسجم مع العلاقة بين الموقف من الثقة بالحكومة

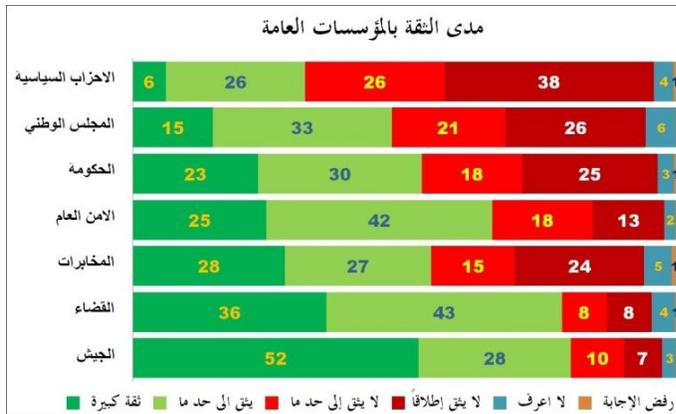


والانفصال، إذ بلغت نسبة من يعارضون الانفصال بين من لا يثقون في جهاز المخابرات إطلاقاً 60%، مقارنة بنحو 39% بين الذين لديهم ثقة كبيرة بجهاز المخابرات. وتظهر المقارنة بين درجة الثقة بالأمن العام والموقف من الانفصال اتجاهاً مشابهاً وقريباً جداً من العلاقة بين درجة الثقة بجهاز المخابرات والموقف من الانفصال. حيث

نجد أنّ الذين "لا يثقون" بجهاز الأمن العام هم أكثر معارضةً للانفصال من الذين يثقون به إلى حدٍ ما أو يثقون به ثقةً كبيرة، بينما يزداد التأييد للانفصال كلما ارتفعت نسبة الثقة بجهاز الأمن العام.



ومن المفترض أنّ تظهر علاقة مختلفة عن نمط العلاقات الموصوفة أعلاه عند مقارنة العلاقة بين الموقف من الانفصال ومدى الثقة بالمجلس الوطني الذي يُفترض أن يُمثل الأطياف السياسية كافة. إلا أنّ اتساق نمط العلاقة بين الثقة بالمجلس والموقف من الانفصال مع نمط العلاقة في المؤسسات الأخرى، يشير إلى أنّ المجلس لا يختلف عن بقية مؤسسات السلطة الحاكمة. وبناءً على هذه البيانات يتّضح لنا أنّ القوة التمثيلية للمؤسسات التي ينبغي أن تضطلع بهذا الدور التمثيلي يشوبها الشكّ من جهة المواطن، بغضّ النظر عن مدى قناعة نظام الحكم بفاعليّة هذه "المؤسسات التمثيلية".



ولا يقتصر تأكيد هذا المنحى على الثقة الشعبية المتدنيّة بالمجلس الوطني، بل إنّ الأحزاب السياسية -

التي ينبغي نظرياً أن تكون هي الممثلة للتوجهات العامة ولديها الرّخم الشعبي والثقة العامّة- لا تحظى بثقة الأغلبية من السودانيين. بل إن أعلى نسبة قالت إنّها "لا تثق إطلاقاً" كانت من نصيب الأحزاب السياسيّة (38%). ويتبيّن هنا بشكلٍ جليٍّ أنّ الثقة بـ "الدولة" ومؤسّساتها، على الرغم من فشلها المتصوّر، أفضل من الثقة بالمؤسّسات التمثيلية بما فيها الأحزاب السياسيّة العاملة. لكن، هل للموقف من حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان علاقة بالموقف من الانفصال؟

حزب المؤتمر الوطني والانفصال

قبل البدء في فحص العلاقة بين الموقف من الأحزاب والموقف من الانفصال، لا بدّ من التعرّف على مدى تمثيل الأحزاب السودانيّة لأفكار المواطنين السودانيين ومصالحهم بشكل عام. إذ يقول 40% من السودانيين إنه لا يوجد أيّ حزب يُعبّر عن أفكارهم ومصالحهم، فيما قال 31% إنّ حزب المؤتمر الوطني هو الذي يعبّر عن مصالحهم وأفكارهم، وحلّ بعده حزب الأمة القومي بنسبة 5.1%. يليه المؤتمر الشعبي بنسبة 3.3%، ثمّ الاتّحاد الديمقراطي بنسبة 3.1%. أمّا بقية الأحزاب فحصلت على نسب أقلّ من ذلك، فالأفضليّة هي للمؤتمر الوطني الحاكم. وعليه، لا بدّ من فحص العلاقة بين الموقف منه من جهة والموقف من الانفصال من جهة أخرى.

وعند فحص هذه العلاقة يتّضح أنّ سمة "المريبة" هي أبرز مقوماتها، إذ تشير البيانات إلى أنّ 56% من الذين قالوا إنّ حزب المؤتمر الوطني هو الحزب "الأكثر تعبيراً عن أفكارهم ومصالحهم" يؤيّدون الانفصال فيما يُعارضه منهم 42%. كما أنّ الأغلبية (57%) من الذين قالوا إنّهم لا يوجد أيّ حزب من الأحزاب القائمة في السودان يعبّر عن أفكارهم ومصالحهم يرفضون الانفصال، فيما يؤيّدونه من بين هؤلاء 41% فقط. كما أنّ الأغلبية (57%) من مؤيّدَي المؤتمر الشعبي يؤيّدون الانفصال. وتبدو هنا علاقة ملفتة للنظر تبين تشابهاً بين مواقف أنصار المؤتمر الوطني ومواقف أنصار المؤتمر الشعبي بل تكاد تكون متطابقة وهؤلاء ينتمون لخلفيات إسلاميّة. وكان الحزبان في مرحلة ما تحالفاً واحداً قبل انشقاق الترابي وتشكيله المؤتمر الشعبي. كما نجد أنّ الأغلبية (57%) من أنصار حزب الأمة القومي، وكذلك الأغلبية (54%) من أنصار الاتّحاد الديمقراطي يعارضون الانفصال، ويعتبر الحزبان من القوى التقليدية في السودان. ويمكن فهم موقف غالبية أنصارهما المعارض للانفصال، من خلال طبيعة التكوين والتوجهات الفكرية والرؤى السياسيّة لهذين الحزبين، إلى جانب تراكم الخبرات التاريخية في تعاطي كلّ منهما مع قضية جنوب

السودان. فحزب الأمة القومي تعود جذور صلاته بالمجموعات السكانية في جنوب السودان إلى قيام الثورة المهديّة عام 1881، بقيادة الإمام محمد أحمد بن عبد الله المهدي (1884-1885). فعندما قامت الثورة رحّب الجنوبيون بالمهدي وبثورته ضدّ الحكم التركي المصري، وابتهجت قبيلة الدينكا، أكبر قبائل جنوب السودان، بشخصية المهدي الدينية لدرجة أنها نظرت إليه كمرشد وموجّه واستوعبته في دينها التقليدي الخاص. وأصبح ينظر إلى المهدي، كروح مقدس، بوصفه ابن دينق Deng، الروح العظيمة التي يقدسها جميع أفراد القبيلة⁵.

أمّا الحزب الاتحادي الديمقراطي فتقوم تركيبته الفكرية على الإسلام الصوفي. وتُعتبر الطريقة الختمية المرتكز الأساس في نشأته وقيادته، حيث أنّ مرشد الطريقة الختمية في السودان، السيد محمد عثمان الميرغني هو زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي. ويحظى الحزب الاتحادي الديمقراطي بدعم معظم الطرق الصوفية في السودان. والإسلام الصوفي واقعي وعملي ويتشابه في هذا مع المعتقدات والتقاليد الأفريقية، فهو أكثر قبولاً للتعدد والتنوع. ومن هنا، يمكن فهم - ولو جزئياً - موقف أغلبية أنصار هذا الحزب المعارض للانفصال⁶. ومن أوضح اللحظات التي شهدت إضعاف النفوذ الصوفي وتقليصه لحظة مجيء الحكم الثنائي الإنجليزي/المصري عام 1898، إذ ومنذ الوهلة الأولى عمل الحكم الثنائي الإنجليزي/المصري على تقوية علماء الفقه على حساب المتصوّفة، وسعى إلى تقليص نفوذ قادة الطرق الصوفية⁷. وعليه، فإن التركيبة الفكرية والخلفية الاجتماعية للحزب الاتحادي الديمقراطي المنطلقة من الإسلام الصوفي جعلته من الناحية النظرية في وضع المتقبّل للتنوع الثقافي والمتحمّس لإثرائه. ومن الناحية العملية، كانت للحزب مواقف سياسية برهنت على جدية سعيه لحلّ قضية جنوب السودان في إطار الوحدة. ومن أوضح تلك المواقف اتفاقية السلام التي عُرفت باتفاقية الميرغني- قرنيق وكانت في عام 1988.

⁵ فرانسيس دينق، دينامية الهوية أساس للتكامل الوطني في السودان، ترجمة محمد علي جادين، ط1، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1999)، ص 38.

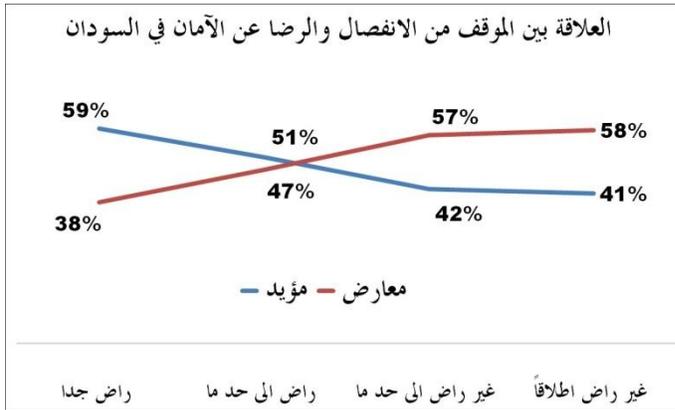
⁶ ويتفق كثير من الباحثين السودانيين مع ما ذهب إليه البروفيسور فرانسيس دينق بشأن الإسلام الصوفي. ويقول دينق: "... إن الإسلام الصوفي واقعي وعملي مثله مثل المعتقدات والتقاليد الأفريقية، وهو أيضاً أكثر مرونة في تقبله للتنوع في التعبير الديني مقارنة بالإسلام الرسمي الأصولي، الذي كان يعمل لإضعاف زعماء الطوائف الصوفية تدريجياً في السودان". انظر: فرانسيس دينق، صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان، ترجمة عوض حسن، (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، 1999)، ص 60.

⁷ محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المآزق التاريخي وأفاق المستقبل، جدلية التركيب، مج1، (بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص 98-99.

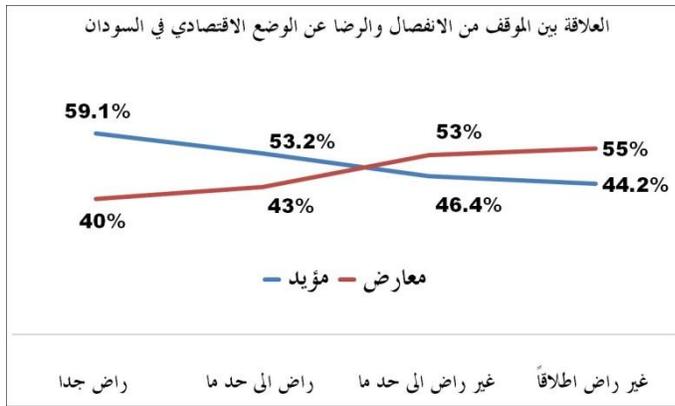
الأمان والاقتصاد والانفصال

من المفترض وجود علاقات وثيقة بين مدى رضا الناس عن مستوى الأمان في مجتمعهم، وعن الحالة الاقتصادية للبلد التي تشكّل الإطار الكليّ للأمان من جهة ومواقفهم من الانفصال من جهةٍ أخرى. والمفترض في هذه العلاقة هو أن تكون علاقة عكسيّة، أي كلما زادت مستويات عدم الرضا عن الأمان والاقتصاد، انخفضت نسبة المؤيدين للانفصال وارتفعت نسبة المعارضين له. ولهذه العلاقة أسسٌ منطقيّة تفترض أنّ البحث عن الأمان وتحسين مستوى المعيشة يتعارض مع النزعات الانفصالية التي تؤدي عادةً إلى توترات أمنيّة وعدم استقرار وتراجع في الأداء الاقتصادي.

وعند تحليل العلاقة بين مستوى الرضا عن الأمان في السودان عموماً والموقف من الانفصال، يتبيّن أنّ نسب المعارضين للانفصال تزداد كلما ارتفعت معدّلات "غير الراضين" عن مستوى الأمان في السودان. وبموازاة ذلك تنخفض نسبة المؤيدين للانفصال كلما زادت معدّلات عدم الرضا عن مستوى الأمان في



البلد. إذ بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين "غير الراضين إطلاقاً" عن مستوى الأمان في السودان 58%. فيما بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين "الراضين جداً" عن مستوى الأمان في السودان 38%.

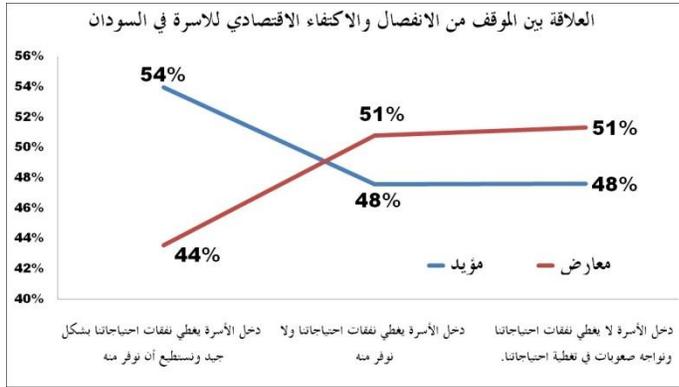


وبالانتقال من موضوع الأمان إلى الاقتصاد الكليّ، نجد أنّ نفس النّسق من العلاقة بين الموقف من الانفصال ومستوى الرضا عن الاقتصاد يُعاد إنتاجه. فعند تحليل العلاقة بين مستوى الرضا عن الاقتصاد في السودان عموماً والموقف من الانفصال، يتبيّن أنّ نسب المعارضين للانفصال تزداد كلما ارتفعت معدّلات "غير الراضين" عن

الوضع الاقتصادي في السودان. وبموازاة ذلك تنخفض نسبة المؤيدين للانفصال كلما زادت معدّلات عدم

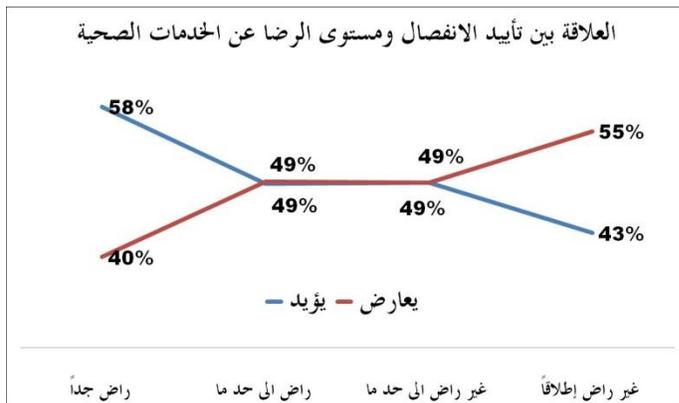
الرضا عن الوضع الاقتصادي في السودان. إذ بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين "غير الرّاضين إطلاقاً" عن الوضع الاقتصادي في السودان 55%. فيما بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين "الرّاضين جداً" عن الوضع الاقتصادي في السودان 40%.

ولكن هل تختلف العلاقة عندما تنتقل من الاقتصاد الكلي إلى الاقتصاد الجزئي؟



من المفترض هنا أن تتكرّر العلاقة التي تمّ اكتشافها بين الموقف من الانفصال وتقييم الاقتصاد الكلي عند مقارنة الموقف من الانفصال بتقييم أصغر وحدات الاقتصاد الجزئي وهي دخل الأسرة، الذي يرتبط في النهاية بمحدّدات الاقتصاد الكلي. وهو الذي يعكس آثار اختلالات الاقتصاد الكلي

(استقرار سعر الصرف، التضخم... إلخ) على مستوى الأسرة، ونمط حياتها ومؤشّرات تنميتها البشرية (صحة، دخل، تعليم). وتبيّن من التحليل أنّ العلاقة ثابتة على المستوى الجزئي كما هي على المستوى الكلي. إذ بلغت مواقف المعارضين للانفصال أعلى نسبتها بين الأسر التي وصفت دخلها بأنه "لا يُغطّي نفقات احتياجاتها وتواجه صعوبات في تغطيتها" حيث بلغت النسبة 51%، بينما كانت أعلى نسب المؤيدين للانفصال هي بين الأسر التي وصفت دخلها بأنه "يغطّي نفقات احتياجاتها بشكل جيّد وتستطيع التوفير منه" وبلغت النسبة 54%.

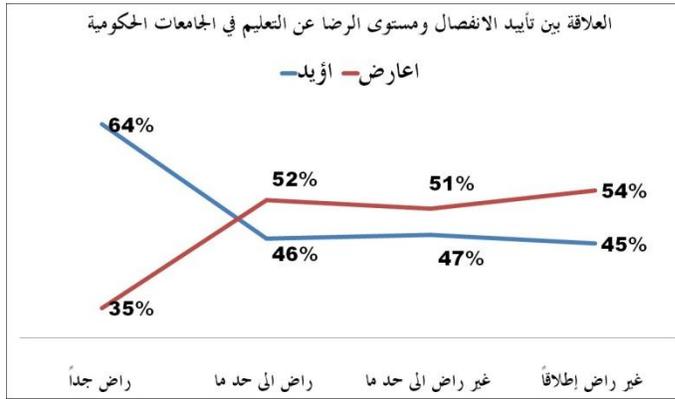


ونظراً لأنّ الدولة تضطلع بالدور الأبرز في الخدمات الاجتماعية الأساسيّة، مثل الصحة والتعليم المدرسي والجامعي، التي تمثّل أهمّ ميادين التنمية البشرية، فإنّ تقييم المواطنين لأدائها في هذه القطاعات يُعطي مؤشراً قوياً عن العلاقة بين تصوّرات المواطن للدولة ودورها من جهة، وعلاقة

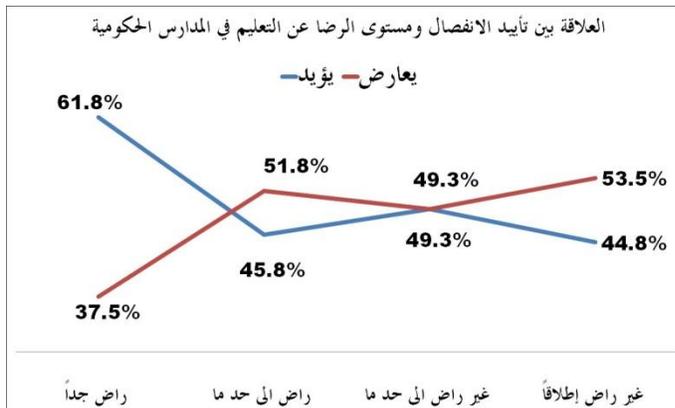
ذلك بالانفصال. إذ تشير البيانات إلى أن 55% من "غير الرّاضين إطلاقاً" عن مستوى الخدمات الصحيّة يعارضون الانفصال، فيما يؤيّده 43% منهم. ولإلقاء مزيد من الضّوء على هذه العلاقة وتأكيد ثباتها، لا بدّ من المقارنة بين مواقف هؤلاء من الانفصال ومواقف "الرّاضين جداً" عن الخدمات الصحيّة. إذ يتبيّن أنّ 58% من الرّاضين جداً عن الخدمات الصحيّة يؤيّدون الانفصال، فيما يعارضه 40% منهم.

ولا تختلف العلاقة بين موقف المواطنين من الانفصال وتقييمهم لمستويّ التعليم المدرسي والجامعي عن العلاقة بين تقييمهم لمستوى الخدمات الصحيّة العامّة وموقفهم من الانفصال. إذ تُؤكّد البيانات أنّ "غير

الرّاضين إطلاقاً" عن مستويّ التعليم المدرسي والجامعي هم أكثر معارضة للانفصال. حيث بلغت نسبة المعارضين للانفصال بين "غير الرّاضين إطلاقاً" عن مستوى التعليم في المدارس الحكومية 54%، وبذات النسبة بين "غير الرّاضين إطلاقاً" عن مستوى التعليم في الجامعات الحكومية.



ونجد استمراراً لنفس النمط من العلاقة بين الموقف من الانفصال و"غير الرّاضين إطلاقاً" عن مستوى جودة الطرق العامّة.



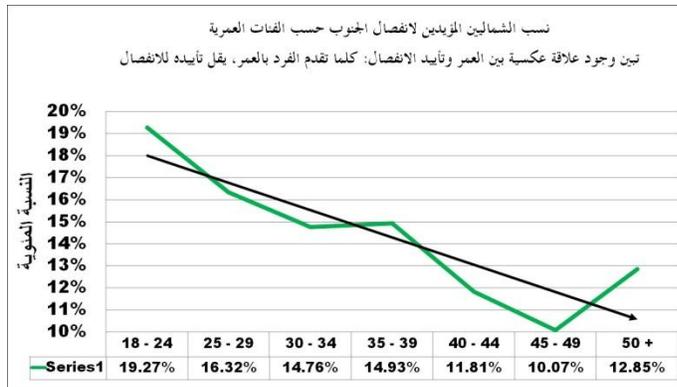
ويؤكّد تحليل العلاقات أعلاه أنّ الارتباط القائم بين أساسيّات الحياة (الأمان وسبل العيش الكريم) وعوامل زعزعتها هو ارتباطٌ تنافري وهذا ما يفترضه المنطق. إلا أنّ هذا

المنطق لا يُعطي تفسيراً كلياً لمواقف جميع السودانيين من الانفصال. إذ نجد أنّ نسبة مرتفعة من السودانيين ذوي الحالة الاقتصاديّة الأفضل بين السودانيين هم الأكثر تأييداً للانفصال ولهذا أسبابه

التوضيحية. ولعلّ أبرز هذه الأسباب هو ارتباط ذوي الحالة الاقتصادية الأفضل عموماً بمؤسسات الدولة وعقودها وهم من يرغبون في دعم "النظام السياسي" المسؤول عن "أفضليتهم الاقتصادية" وهو ذات النظام المسؤول عن انفصال الجنوب. ونظراً لصغر حجم الاقتصاد السوداني الخاص (خارج إنفاق واستهلاك الدولة ومؤسساتها)، فإنّ ذوي الحالة الاقتصادية الأسوأ بين السودانين هم الأكثر معارضةً للانفصال لأنه قد يقوّض ما لديهم من استقرار اقتصادي وأمني متواضع.

أثر العمر والتّعليم

تتعدّد الآراء حول العلاقة بين "التّضح العمري" ومواقف الأفراد تجاه القضايا التي يعيشونها سواء كانت مرتبطة بظروف حياتهم اليومية أو القضايا السياسية التي لها تأثير مباشر فيهم. ولعلّ موضوع انفصال



الجنوب هو من أكثر الموضوعات تأثيراً على السودانيين خلال النصف الأول من عام 2011. كما أنّ الموقف من الانفصال مرتبطٌ بالأوضاع المصاحبة له، إذ يتأثر أيضاً بالتجارب التي يمرّ بها الأفراد خصوصاً في بيئة حرب وفقر وهشاشة اقتصادية وتآكل للموارد كما في الحالة السودانية. وفي حالة

موقف السودانيّين من الانفصال، فإنّ الملفت للنظر هو وجود علاقة عكسيّة بين العمر والتأييد للانفصال. وتبرز البيانات أنّ الاتجاه العام هو كلّما تقدّم الفرد في العمر، يقلّ تأييده لانفصال الجنوب على الرغم من اختلاف طفيف -لا يغيّر بالاتّجاه العام- لدى الفئة العمرية 50 عاماً فأكثر. ومن الواضح أنّ الشّباب في الفئة العمرية 18-24 سنة، هم الأكثر تأييداً للانفصال من غيرهم من السودانيّين. ولهذا عدّة أسباب، من بينها أنّ الشّباب السوداني قد تعطلّ طوال العقود الماضية بسبب الحرب في الجنوب وأنّ القتلى في هذه الحرب هم غالباً من فئة الشّباب المجتدين إجبارياً (الخدمة العسكرية الإلزاميّة)، وأنّ الشّباب بحكم حساسيّة فئتهم العمرية هم الأكثر التقاطاً للغة التحريض وتفاعلاً معها حين تغطّى بقيم عليا قوميّة أو إسلاميّة أو دينيّة في المراحل التي تمرّ فيها المجتمعات بأزمات أو بعملية تغيير اجتماعي كبيرة.

كما أنّ الفئة العمرية (18-24 سنة) هي الفئة التي ولدت أو ترعرعت في فترة حكم "الإنقاذ" والمؤتمر الوطني، ولذلك هم الأكثر تأثراً بالخطاب التعبوي والتحريري في المدرسة وفي وسائل الإعلام السودانية. ففي الحرب التي أعلنتها "الإنقاذ" على الجنوبيين منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، تمّ تجييش الشّباب لها بشعارات ذات صبغة دينية.

وتشير البيانات كذلك إلى أنّ الأغلبية (54%) من ذوي التعليم العالي (أعلى من ثانوي) تعارض الانفصال بينما يؤيده 45% من هذه الفئة. يتّضح هنا أنّ عاملين تكوينيين هما العمر والتعليم يساهمان في خلق رأي عام أقلّ ميلاً للانفصال مع ازدياد العمر ومستوى التعليم. ولعلّ لهذين العاملين دوراً كذلك في تقدير السودانيّين لأثر الانفصال في الشّمال، سواء كان سلبياً أم إيجابياً.

حضر	رف	حضر
مؤيد	44	51
معارض	54	47
لا رأي	2	2
المجموع %	100	100

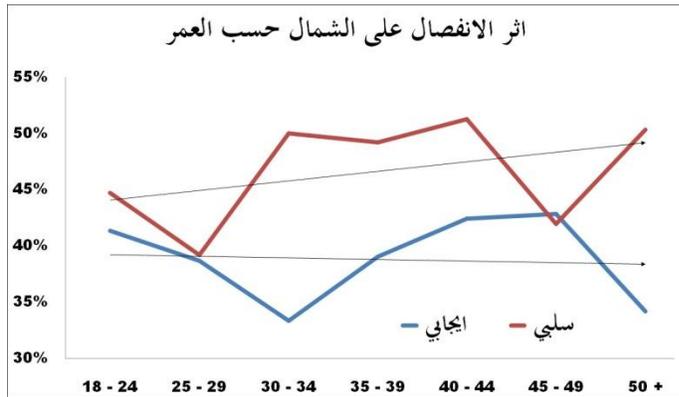
وعلى مستوى آخر من التحليل تُظهر البيانات أنّ نسبة المعارضة لانفصال الجنوب هي أعلى في المناطق الحضرية (التي يزيد عدد سكّانها على 5000 نسمة)، إذ قال 54% من سكّان المناطق الحضرية إنهم يعارضون انفصال الجنوب، في حين أيّد الانفصال 44% منهم. أمّا في المناطق الريفية فبلغت نسبة مؤيدي الانفصال 51% مقابل معارضة 47%. وتؤكد هذه البيانات أنّ النزعة إلى الاستقرار الأمني والاقتصادي عاملان أساسيان في تحديد الموقف من الانفصال وهي أكثر بروزاً في المناطق الحضرية منها في الريفية.

أثر الانفصال في الشمال

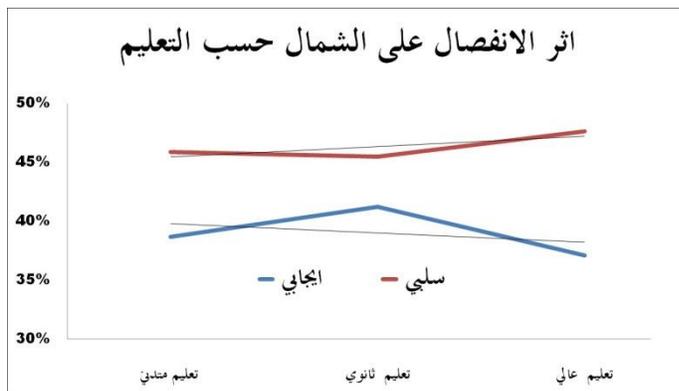
نسب الشماليين المؤيدين والمعارضين للانفصال بحسب تقديرهم لأثر الانفصال في الشمال		
أثر الانفصال	أؤيد%	أعارض%
أثر إيجابي	67	13
أثر سلبي	19	75
لا سلبي ولا إيجابي	11	8
لا رأي	3	4
المجموع	100	100

وكما ينقسم السودانيون تجاه الانفصال، فإنهم ينقسمون أيضاً في تقدير أثره في شمال السودان. إذ يرى 47% من الشماليين أنه سيكون للانفصال أثر سلبي على شمال السودان. ويكمن تصوّر هذا الأثر السلبي في بعدين أساسيين هما الاقتصاد وتعزيز النزعات الانفصالية. يتوقع أن يؤدي الانفصال إلى فقدان الربيع النفطي الذي كان يمول القسم الأعظم من الموازنة وموجودات العملة الأجنبية، ويشكّل أعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي. وربما يؤدي إلى تعزيز فكرة الانفصال

لدى أقاليم أخرى لا تخلو من هذه النزعة. ومقابل هؤلاء نجد أنّ 39% يقولون إنه سيكون للانفصال أثرٌ إيجابي على شمال السودان، بينما يرى نحو 10% أنّه لن يؤثر لا سلباً ولا إيجاباً في شمال السودان. ويتّضح جلياً أنّ ثلاثة أرباع معارضي الانفصال يرون أنه سيكون له أثر سلبي في شمال السودان. بينما يرى 13% منهم أنّ أثره سيكون إيجابياً. وعلى الجانب الآخر من الموقف، يرى 67% من المؤيدين للانفصال أنّ أثره سيكون إيجابياً في الشمال، فيما يرى 19% من المؤيدين أنّ أثره سيكون سلبياً. تُظهر هذه البيانات أنّ عقلنة قرار المواطن السوداني بتأييد الانفصال ومعارضته تخلو من الشطط والغلو في المواقف وتؤشّر إلى وجود كتلة مؤثّرة، وإن لم تكن الأغلبية، إلا أنها يمكن أن تؤثر في مسار الأحداث في حال طرح موضوع الاتحاد بين الشّمال والجنوب في المستقبل.

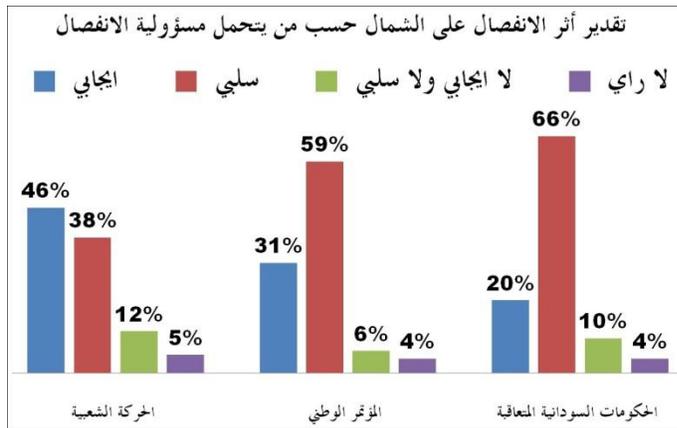


وبالالتّساق مع النتيجة التي تم إثباتها أعلاه - أنه كلّما تقدّم الفرد في العمر كان أقلّ ميلاً لتأييد انفصال الجنوب- نجد أنّ العلاقة بين العمر وتقدير أثر الانفصال في الشمال تتبع منحىً مشابهاً لكن من زاوية مختلفة. إذ يُظهر تحليل العلاقة بين العمر وتقدير أثر



الانفصال في الشّمال أنّ الاتّجاه العامّ هو ميل المواطن السوداني في الشّمال إلى الاعتقاد بأنّ لانفصال الجنوب أثراً سلبياً في مستقبل الشّمال كلما تقدّم به العمر. وبموازاة هذا الاتّجاه، ولكن بوضوح أقلّ، يرى المواطن السوداني أنّ أثر الانفصال سيكون أقلّ إيجابية في الشّمال كلما تقدّم الفرد في العمر.

وكما كان تأثير متغير العمر مثبتاً في علاقته بتقدير أثر الانفصال في الشمال، يتّضح أنّ متغير التعليم يتمتع بنسق مشابه من الثبات كمتغير له دور في تقدير موقف السودانيّين تجاه أثر الانفصال في الشمال. إذ تشير البيانات إلى أنّ احتمال أن يقدر الفرد السوداني أثر الانفصال في الشمال بإيجابية ينخفض مع ارتفاع مستوى التعليم. ذلك أنّ التعليم يخلق مدركات الوحدة والتكامل ويعزز قيمها، كما أنّ تقييم احتمال تأثير الانفصال في الشّمال يرتفع مع ازدياد مستوى التعليم. وهذا هو الاتّجاه العام للمواطنين السودانيّين على الرغم من ضآلة الفروق بين تقييم أصحاب مستويات التعليم المختلفة لأثر الانفصال في الشمال، إلا أنّ الاتّجاه العام ثابت. ويؤكد هذا التحليل ما توصلنا إليه في أماكن أخرى من هذه الورقة بأنّ ارتفاع مستوى التعليم هو عاملٌ توحيدي أكثر ممّا هو عامل مشجّع على الانفصال. فكلّما ارتفعت مستويات التعليم وزاد العمر، أصبح المواطن السوداني في الشمال أكثر ميلاً لعدم الموافقة على الانفصال، وأكثر ميلاً للقول إنّ للانفصال أثراً سلبياً في الشمال.



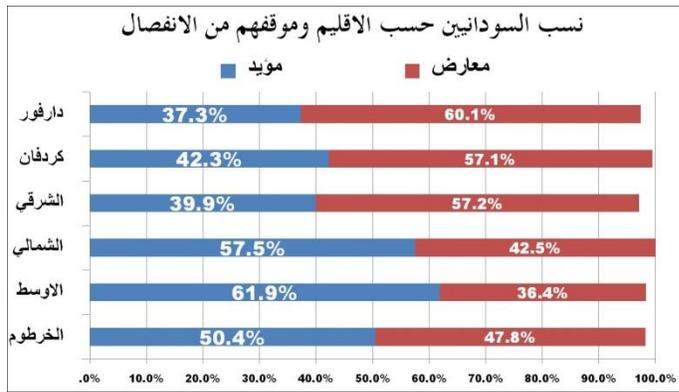
وعند إدخال متغير المسؤولية عن انفصال الجنوب إلى منظومة التحليل، نجد أنّ نحو ثلثي الذين يُحمّلون المسؤولية للحكومات السودانية المتعاقبة يعتقدون أنّ أثر الانفصال سيكون سلبياً في الشمال. ومن بين الذين يُحمّلون المسؤولية للمؤتمر الوطني (الحزب الحاكم)، يعتقد 59% أنّ

أثر الانفصال سيكون سلبياً في الشّمال. أمّا بين من يُحمّلون مسؤولية الانفصال للحركة الشعبية، فيعتقد 38% أنّ أثر الانفصال سيكون سلبياً في الشمال. وتدلّ هذه البيانات على أنّ تقدير المواطن السوداني للموقف من الانفصال وتبعاته المختلفة يرتبط بشكلٍ مباشر وكبير بموقفه من الحكومات السودانية السابقة والحالية.

وعند تقدير أثر الانفصال في الشمال بحسب مدى تشجيعه لأقاليم أخرى على الانفصال، نجد أنّ 60% من الذين يتوقعون أنّ "يشجّع الانفصال أقاليم أخرى على الانفصال"، يعتقدون أنّ أثر الانفصال سيكون سلبياً في الشمال. ويُشير هذا الموقف لدى أغلبية المواطنين في شمال السودان، إلى تخوّف فعلي من

إمكانية تدحرج كرة ثلج الانفصال لتطال الأقاليم المضطربة على الرغم من أنّ أغلبية سكّان هذه الأقاليم لا تؤيد الانفصال. كما أنّ اضطرابات هذه الأقاليم ناجمة عن تشوّهات عمليّة التنمية، ووضعيتها الطرفية فيها، أكثر ممّا هي ناجمة عن عوامل انقسامات مجتمعيّة عمودية كما هي الحال بين الشمال والجنوب. وعليه، يبدو أنّ الرأي العام السوداني يمرّ بتجاذبات حادّة تجاه انفصال الجنوب، وربّما لن يستقرّ على رأي واضح تماماً إلى حين انتهاء عمليّة الانفصال كلياً وما ينجم عنها من علاقات سواء كانت تكاملية أو غير ذلك مع الشّمال.

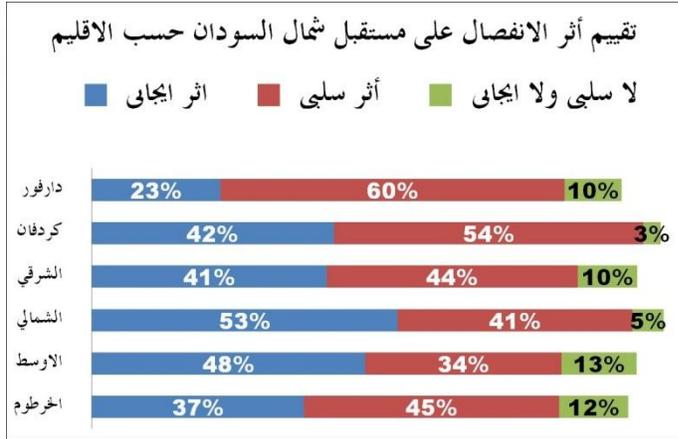
الجغرافيا والموقف من الانفصال



تؤيد الأغلبية في ثلاثة أقاليم من أصل ستّة أقاليم الانفصال، وتعارضه الأغلبية في كلّ الأقاليم الثلاثة الأخرى. وتؤيد الأغلبية في كلّ من إقليم الخرطوم، والإقليم الأوسط، والإقليم الشمالي الانفصال في حين تعارضه الأغلبية في إقليم دارفور، وإقليم كردفان، والإقليم الشرقي. ومن الملفت للنظر أنّ

الأقاليم التي تعارض أغلبية ساكنها الانفصال، هي أقاليم تشهد اضطرابات وعدم استقرار بدرجات متفاوتة. ولعلّ موقف أغلبية ساكنها هذا يعكس التحوّف من مستقبل الانفصال الذي تنادي به بعض المنظّمات الناشطة في هذه الأقاليم مثل دارفور. ولا يتغيّر الموقف كثيراً في تقدير أثر انفصال الجنوب في مستقبل الشّمال بحسب الأقاليم.

تبدو الأقاليم التي تعارض الأغلبية من سكّانها الانفصال (دارفور، كردفان، الشرقي) هي ذاتها التي تتوقّع أكثرية من سكّانها أن يكون لانفصال الجنوب أثرٌ سلبي في مستقبل شمال السودان، إذ توضّح البيانات أنّ 60% من سكّان إقليم دارفور، و54% من سكّان إقليم كردفان، و44% من سكّان الإقليم الشرقي يتوقّعون أن يكون لانفصال الجنوب أثرٌ سلبي في شمال السودان. كما أنّ نسبة 45% من سكّان إقليم الخرطوم يتوقّعون ذلك.



يلاحظ هنا أنّ ما يسمّى الأقاليم المهمّشة مثل كردفان ودارفور والإقليم الشرقي؛ وهي أقاليم تتّسم بوجود الكيانات التي لا تسمّى نفسها كيانات عربية؛ هي الأقاليم التي ترى أنّ الانفصال سيكون له أثر سلبي، في حين يرى مواطنو الإقليم الشمالي والأوسط؛ وهي الأقاليم التي تعتبر نفسها أقاليم عربية؛ أنّ

أثر الانفصال سيكون إيجابياً في الشمال. كما يلاحظ أنّ الأكثرية في إقليم الخرطوم ترى أنّ أثر الانفصال سيكون سلبياً، على الرغم من أنّ الخرطوم تقع بين الإقليم الشمالي والإقليم الأوسط. ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنّ الخرطوم خليطٌ من كلّ أقاليم السودان، وشكّلت مصبّ الهجرات الداخلية الكثيفة بما سمح لمجتمعها أن يكون أكثر تركيباً واختلاطاً وتنوعاً. كما يضمّ حزام الفقر المحيط بها النّسبة الأكبر من أهل الأقاليم المهمّشة خاصّة كردفان ودارفور. ولذلك، لا غرابة أن تكون وجهة نظر سكّانها مماثلة لوجهة نظر سكّان كردفان ودارفور.

محاذير الانفصال

أثار انفصال الجنوب الكثير من التكهّنات حول اعتباره سابقة قد تحتذي بها أقاليم سودانية أخرى لديها نزعات انفصالية أو مشاكل مع الحكومة المركزية في الخرطوم. وقد عزّز الانفصال دوافع بعض الحركات الانفصالية مثل الحركات المتمردة في دارفور، إذ رفعت هذه الحركات سقف مطالبها وشعرت بأن قوتها التفاوضية مع الحكومة المركزية قد تعززت نتيجة لانفصال الجنوب. وبدأت بعض الحركات في الأقاليم تطالب بنوع من الحكم الذاتي أو الانفصال كما حصل في دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان. ولم تكن مجمل هذه التحركات بعيدة عن الرأي العام في شمال السودان الذي ترى الأغلبية منه (58%) أنّ انفصال الجنوب سيُشجّع أقاليم أخرى في السودان على المطالبة بالانفصال. ويختلف في الرأي مع هذه الأغلبية نحو 37%. وإذا ما نظرنا لمواقف المؤيدين والمعارضين للانفصال نجد أنّ 72% من المعارضين للانفصال يرون أنه سيُشجّع أقاليم أخرى على السير في الاتجاه نفسه. أمّا بين المؤيدين له، فبلغت النسبة 44%. تشير هذه البيانات إلى أنّ التخوّفات المنتشرة لدى الرأي العام السوداني تبدو أكثر وضوحاً لدى معارضي الانفصال. ولكن السؤال المطروح هو: كيف يمكن تفسير موقف ما نسبته 44% من مؤيدي الانفصال الذين يرون أنه سيُشجّع أقاليم أخرى على السعي بذات الاتجاه؟ هل هي حالة إنكار يعيشها هؤلاء؟ أم ربّما لأنّ المؤتمر الوطني لديه شعبية كبيرة مقارنة بالأحزاب الأخرى وهو الذي قاد البلاد إلى مشروع الاستفتاء على مصير الجنوب.

هناك عامل آخر يمكن أن يساعد في فهم هذه المسألة، وهو أنّ الذين يؤيدون الانفصال على الرغم من علمهم بأنه سوف يقود أقاليم أخرى للمطالبة بالانفصال، ربّما يكونون من المؤمنين بما يسمّى في السودان بـ "مثلث حمدي"، وهو مثلث يضمّ السودان الأوسط والشّمال فقط. وقد روج لهذا الخيار القيادي الإسلامي البارز الدكتور عبد الرحيم حمدي، وزير المالية السوداني الأسبق. فالحكومة السودانية دلّلت عملياً على قبولها لخيار "مثلث حمدي" كحلّ أخير بتركيزها التنمية في الإقليم الشّمال. بعبارة أخرى، فلسان حال الحكومة المركزية يقول: نعم انفصال الجنوب سيقود إلى انفصال أقاليم أخرى ولكن دعهم جميعاً يذهبوا ولنحافظ فقط على "مثلث حمدي" فهو الكيان الوحيد المتجانس، بحسب زعمهم.⁸

⁸ تمت الاستفادة من ملاحظات الدكتور النور حمد في إضافة هذا التفسير.

دولة آمنة في الجنوب؟

طُرحت أثناء الفترة السابقة للاستفتاء تساؤلات مهمة حول قدرة الجنوب، في حال الانفصال، على بناء دولة مستقرة أمنياً ومزدهرة اقتصادياً. واستمرّ الجدل في مرحلة ما بعد الاستفتاء وبدت علامات عدم الاستقرار الأمني جليّةً من خلال المناوشات العسكرية في منطقة أبيي التي أصبحت مصدر توتر مستمرّ في العلاقات بين الشّمال والجنوب، وجلبت انتقاداتٍ غربيّةً للشّمال وتعاطفاً مع الدولة الوليدة. ولا يحدث عدم الاستقرار في أبيي بمعزلٍ عمّا يجري في الرأي العام السوداني عموماً، ويتعداه لمدى الاستقرار في دولة الجنوب. ويُقلق هاجسُ عدم استقرار أمن الجنوب الدولة في الشّمال ودولاً أخرى في المنطقة، إضافةً إلى السكّان في الشّمال. إذ يتوقّع نحو 48% من الشماليّين أنّ الانفصال لن يؤدّي إلى إقامة دولة مستقرة أمنياً في الجنوب، فيما يخالفهم الرّأي نحو 45%. ويعكس هذا الانقسام في الرّأي العام السوداني قلقاً بشأن المستقبل لدى نصف السودانيّين تقريباً. وتشير المقارنة بين مؤيدي الانفصال ومعارضيه وتوقعاتهم باستقرار جنوب السودان إلى أنّ نسبة المؤيدين للانفصال الذين يعتقدون أنّ الانفصال لن يؤدّي إلى استقرار جنوب السودان هي 50%، مقابل 41% من مؤيدي الانفصال يرون أنّه سيؤدّي إلى الاستقرار.

وعند مقارنة توقّعات الشماليّين لمستقبل دولة الجنوب الاقتصادي، يبدو الرّأي العام السّوداني أكثر اطمئناناً على مستقبل الجنوب الاقتصادي منه على مستقبله الأمني. إذ يتوقّع نحو 71% من الشماليّين أنّ "يؤدّي الانفصال إلى ازدهار اقتصادي في الجنوب أكثر من الشّمال"، فيما يخالفهم الرّأي 25%. وتبدو الأغلبية من الشّماليين سواء كانوا مؤيدين أو معارضين للانفصال متفائلةً بمستقبل الجنوب الاقتصادي. إذ يعتقد 74% من مؤيدي الانفصال أنّ مستقبل الجنوب الاقتصادي سيكون مزدهراً أكثر من الشّمال، مقارنةً بنحو 69% من معارضي الانفصال. ويبدو أنّ ازدهار الاقتصاد مرتبطٌ في الأذهان بوجود النّفط، ولعلّ دول الخليج العربي رسّخت هذا المفهوم في أذهان بقية العرب في الدول غير النّفطية، فهذه النّسبة العالية ممّن يرون أنّ الجنوب سوف يكون مزدهراً اقتصادياً ربّما ربطوا بين توقّر النّفط وفرص الازدهار. وما دام الجنوب يملك الحصّة الأعظم من النّفط فهو يملك بالضرّورة في نظر هؤلاء فرصة الازدهار الاقتصادي. غير أنّه لا بدّ من استصحاب الاستقرار السياسي والأمني والحدّ من الفساد، فنيجيريا مثلاً ظلّت تصدّر النّفط أكثر من أربعة عقود ولكن بلا ازدهار اقتصادي، ولربّما انطبق هذا على اليمن والعراق بعد الاحتلال وليبيا.

اتّحاد مستقبلي؟

البيئة السياسية التي تشكّل فيها الرّأي العام السوداني تجاه الجنوب لم تكن اعتياديّة لجهة الاستقطاب والعنف المسلّح والتدخّل الأجنبي وضغوط المشاكل الاجتماعيّة، إلّا أنّ هذا لم يجعل الرّأي العام السوداني يتطرّف أو ينحو إلى الشّطط. وممّا يبرهن على عقلانية طروحات الرّأي العام السوداني أنّ 62% من الشماليّين يؤيّدون "إقامة اتّحاد مستقبلاً بين دولة الجنوب ودولة الشمال"، فيما يعارض هذا الطّرح نحو 34%. ونجد أنّ 80% من الذين عارضوا الانفصال يؤيّدون إقامة اتّحاد بين الشّمال والجنوب. أمّا بين الذين أيّدوا الانفصال فبلغت نسبة من يريدون الاتّحاد مستقبلاً نحو 45%. فالاتّحاد جوهرياً هو مسألة التكامل حول المصالح المشتركة.

نسب الشماليين المؤيدين والمعارضين للانفصال بحسب تأييدهم ومعارضتهم للاتحاد مستقبلاً		
الاتحاد	الانفصال	
أؤيد	أعارض	
مؤيد للاتحاد	مؤيد للاتحاد	80
معارض للاتحاد	معارض للاتحاد	17
لا رأي	لا رأي	2
المجموع %	المجموع %	100

وعلى الرغم من تباين مواقف الأحزاب السياسية الرئيسة في السودان (المؤتمر الوطني، الاتّحاد الديمقراطي، حزب الأمة القومي، والمؤتمر الشعبي) من الانفصال واستخدام موضوع الانفصال للتّنافس والمناكفة بين هذه الأحزاب والاتّجاهات السياسية، إلّا أنّ أغليّة مؤيديها يؤيّدون إقامة اتّحاد مستقبلاً

بين الشمال

أي من الأحزاب السياسية القائمة أو الاتّجاهات هي الأكثر تعبيراً عن أفكارك ومصالحك؟					الموقف من إقامة اتحاد مستقبلاً
ولا حزب	المؤتمر الوطني	الاتحاد الديمقراطي	حزب الأمة القومي	المؤتمر الشعبي	
65	58	65	64	60	مؤيد
31	39	30	33	38	معارض
4	3	5	3	2	لا رأي
100	100	100	100	100	المجموع %

والجنوب. ومن الملفت للنظر كذلك أنّ الأغلبية من الذين لا يرون أنّ هذه الأحزاب تمثّل أفكارهم ومصالحهم يؤيّدون

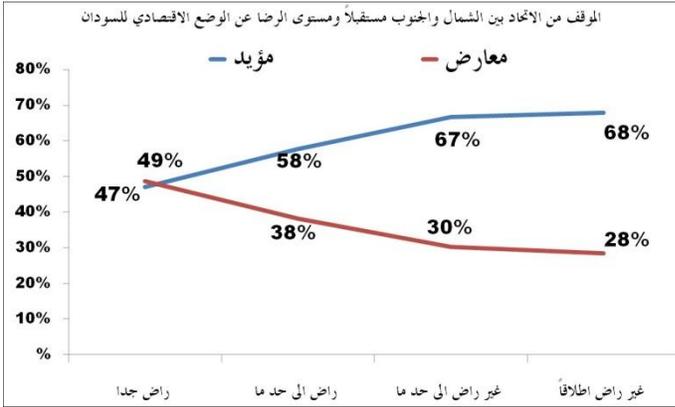
إقامة اتّحاد بين الشمال والجنوب مستقبلاً. وليس من المستغرب أن تكون النّسبة الأدنى بين من يؤيّدون إقامة اتّحاد هي من الذين يرون أنّ المؤتمر الوطني هو الأكثر تعبيراً عن أفكارهم ومصالحهم (58%) مقارنةً بنحو 65% من مؤيدي الاتحاد الديمقراطي، و 64% من مؤيدي حزب الأمة القومي، و 60% من مؤيدي المؤتمر الشعبي.

ويبدو جلياً أنّ الأغلبية (56%) من المعارضين للاتّحاد بين دولتي الشمال والجنوب مستقبلاً هم من الذين يتوقّعون أن يكون للانفصال أثرٌ إيجابي في شمال السودان. وعلى الجانب الآخر، نجد أنّ الأغلبية (57%) من المؤيدين لإقامة اتّحاد مستقبلاً يتوقّعون أن يكون للانفصال أثرٌ سلبي في شمال السودان. وهنا نجد قدرًا كبيراً من الواقعية بربط الاتّحاد بالآثار المتوقّعة للانفصال في الشّمال.

تقدير أثر الانفصال في الشمال بحسب الموقف من الاتّحاد مستقبلاً بين دولتي الشمال والجنوب		أثر الانفصال
الاتّحاد مستقبلاً	مؤيد للاتّحاد	
معارض للاتّحاد	مؤيد للاتّحاد	إيجابي
56	30	سلبي
30	57	لا رأي
14	13	المجموع %
100	100	

وتأساقاً مع منطق التّضحج مع العمر، نجد أنّ العلاقة بين العمر والموقف من إقامة اتّحاد بين الشمال والجنوب هي علاقة طردية بين المؤيدين وعكسية بين المعارضين. أي أنّ الاتّجاه العام، على الرغم من بعض الاختلافات، هو أنّه كلما ازداد عمر الفرد، كلّما كان مؤيداً لإقامة اتّحاد بين الشّمال والجنوب، وكلّما ازداد عمر الفرد كلّما انخفضت حدّة معارضته لإقامة هذا الاتّحاد مستقبلاً. وتُظهر البيانات مثلاً أنّ 66% ممّن أعمارهم 50 عامًا فأكثر يؤيّدون إقامة الاتّحاد مستقبلاً، فيما يعارضه 29% من هذه الفئة العمرية. وعند المقارنة مع الفئة العمرية 18-24 سنة نجد أنّ 56% منهم يؤيّدون إقامة الاتّحاد مستقبلاً ويعارضه 41% منهم.

وتبدو المواقف الأكثر وضوحاً هي المبنية على خلفيّة تصوّرات الناس لحالة السودان الاقتصاديّة. حيث تظهر العلاقة بشكلٍ واضح تماماً بين تقييم الناس للوضع الاقتصادي ورغبتهم في إقامة اتّحاد بين الشمال والجنوب مستقبلاً. إذ تزداد نسبة الذين يؤيّدون إقامة الاتّحاد كلّما ارتفعت نسبة غير الراضين عن وضع السودان الاقتصادي. وتزداد نسبة المعارضين لإقامة الاتّحاد مع ارتفاع نسبة الرّاضين عن وضع السودان الاقتصادي. والرّاضون عن الوضع الاقتصادي في السودان هم على الأغلب الذين خلق لهم نظام الحكم ميزات تفضيلية، فأعضاء اللجان الشعبيّة التابعة للمؤتمر الوطني، والعضوية الأصليّة للإسلاميين التي تمثّل النّواة الصّلبة للمؤتمر الوطني، هم الذين يجدون فرصاً أكثر للدّخل الجيّد عن طريق مختلف



التسهيلات، كالتسهيلات الإقراضية البنكية والحصول على الرخص التجارية وتوفر المداخل لتملك الأراضي⁹. وتبرز البيانات، مثلاً، أنّ 68% من "غير الراضين إطلاقاً" عن وضع السودان الاقتصادي يؤيدون الاتحاد، مقابل 28% منهم يعارضونه. أمّا بين الراضين جداً عن وضع السودان الاقتصادي فيوجد انقسامٌ متساوٍ تقريباً بين المؤيدين للاتحاد (47%) والمعارضين له (49%).

الخلاصة:

غاب رأي سكان شمال السودان عن تقرير مصير الجنوب لأنهم لم يُستفتوا في ذلك. وبقيت التحليلات الانطباعية والمؤدلجة هي الأكثر انتشاراً في محاولة فهم موقف الشماليين من الانفصال. ومن هذا المنطلق تُقدم هذه الدراسة إضافة نوعية مبنية على مسح ميداني لأراء الشماليين ملء فجوة في المعرفة حول موضوعٍ ما زال يتفاعل ويدفع الناس لاتخاذ مواقف متباينة حول سلسلة من القضايا المرتبطة بانفصال جنوب السودان. وبينت الدراسة أن الأغلبية من السودانيين الشماليين يرون أن مشكلة السودان هي مشكلة عربية أكثر ممّا هي مشكلة سودانية. وعليه، فإنّ الدور العربي في حلّ مشاكل السودان يأتي إلى بيئة حاضنة ومرحّبة به على الرغم من غيابه في الفترة السابقة للانفصال. هذه البيئة ترى أنّ العرب أمّة أكثر من كونهم شعوباً متعدّدة غير منسجمة. وبينت الدراسة أنّ السودانيين الشماليين منقسمون مناصفة تقريباً بين مؤيدين (48%) ومعارضين (50%) لانفصال الجنوب.

⁹ تمت الاستفادة من ملاحظات الدكتور النور حمد في إضافة هذا التفسير.

وكشفت هذه الدراسة بشكل أساسي أنّ الموقف من الانفصال مرتبط مباشرةً بالموقف من مدى فعالية الدولة السودانية والثقة بها وبمؤسساتها المختلفة. إذ تبين أنه كلما انخفض التقييم الإيجابي لأداء الدولة وتدنّت مستويات الثقة العامة بمؤسساته، كان موقف السودانيّين أكثر ميلاً لمعارضة الانفصال. ولعلّ المثال الأبرز على هذا الاتجاه هو أنّ الأغلبية من الذين لا يثقون بالحكومة إطلاقاً يعارضون الانفصال. وتبرز هنا فكرة المواطن الناقد، المواطن الذي يبني موقفه على معطيات أداء الدولة أكثر من أيّ معطى آخر.

وأظهرت الدراسة أنّ مواقف أنصار الأحزاب السياسية السودانية من الانفصال مرتبطة بالخلفية الأيديولوجية والاجتماعية لهذه الأحزاب. إذ تؤيد الانفصال الأغلبية من أنصار الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية، وأساساً حزب المؤتمر الوطني الحاكم وحزب المؤتمر الشعبي، فيما تعارضه الأغلبية من المستقلين ومن أنصار الأحزاب الأخرى، مثل حزب الأمة القومي والاتحاد الديمقراطي.

وخلصت الدراسة إلى أنّ محدّدات موقف الرأي العام السوداني من الانفصال تتجاوز العوامل الجغرافية وترتبط بعددٍ من العوامل الاجتماعية والسياسية. فمن الناحية الجغرافية تبين أن الأغلبية من سكان الأقاليم التي تشترك مع إقليم الجنوب في الحدود أو القلاقل، تعارض الانفصال وترى أن أثره -عموماً- سيكون سلبياً على الشمال. وتبين كذلك أنه كلما ازداد عمر الفرد كان أقلّ ميلاً لتأييد الانفصال. وكلما ارتفع مستوى تعليمه كان أقلّ تأييداً للانفصال كذلك. وعلى جانب المسؤولية السياسية عن الانفصال، كشفت الدراسة أنّ الأغلبية من الذين يحملون الحكومات السودانية المتعاقبة والمؤتمر الوطني الحاكم مسؤولية انفصال الجنوب يتوقعون أن يكون أثره سلبياً على شمال السودان. وعلى الرغم من ذلك نجد أنّ الأغلبية من مؤيدي الأحزاب السودانية الكبيرة والمستقلين تؤيد إقامة اتحادٍ مستقبلي بين الشمال والجنوب، إلا أنّ الأقلّ حماساً لهذا هم أنصار حزب المؤتمر الوطني.

وبالمحصلة، فإنّ الرأي العام السوداني في الشمال منقسم حول الانفصال، ويرى أنّ العرب هم الحاضنة للسودان ومشاكله. وتبين أنّ المعارضين للانفصال هم الأكثر تعليماً والأكبر عمراً والأكثر نقداً للدولة وأدائها. وعلى الرغم من الاختلافات الحادة حول الانفصال وأثره على كلّ من الشمال والجنوب، إلا أنّ الأغلبية من السودانيين على اختلاف توجهاتهم وتراتبهم الاجتماعي والاقتصادي وتوزيعهم الجغرافي يؤيدون إقامة اتحادٍ مستقبلي بين الشمال والجنوب.